ثم اورد عليه انه غير جامع لخروج الاسما المتوغلة في الابهام كاسم الملازم للنفي
ونحوها بمنزلة اصلية وعمي انسان لان منها يقع في الاثبات والنفي ومنها
بمنزلة بدلا او شذ وذا بمعنى واحد فالفرق بينهما من جهة الاستعمال
وجهة اللفظ وجهة المعنى وكغريب وديار وغيره وشبهه لانها لا تقبل
ال وخروج اسما الفاعلين والمفعولين لان ال الداخلة عليهما موصولة
وخروج الحال والتمييز واسم لا التبرئة ومجرور رب وافعل من انها لا تقبل
ال وغير مانع لدخول ضمير الغايب العايد الى نكرة نحو لقيت رجلا فاكرمته لوقوعه
موقع ما يقبل ال وهو الرجل ودخول يهود ومجوس فانهما يقبلان ال مع
كونهما معرفتين اذ منع الصرف للعلمية والتانيث والجواب عن الاول
بمنع الخروج لان كلا من المتوغلة واسما الفاعلين والمفعولين واقع موقع ما
يقبل ال كانسان ولذات ثبت لها الضرب او وقع عليها الضرب مثلا والحال
وما بعدها قابلة لال في حال الافراد ولا يضر عدم قبولها ال في تلك
التراكيب وعن الثاني بمنع وقوع الضمير المذكور موقع ما يقبل ال لان معناه
الرجل المتقدم ذكره فليس واقعا موقع رجل بل موقع الرجل والرجل لا يقبل
ال افادة بمعناه ومنع ان يهود ومجوس تقبلان ال حال كونهما علمين ليهودي ومجوسي
كروم ورومي وزنج وزنجي نكرتان قوله كرجل وفرس للنوع او للشخص اي لشيوع مفهوم
النكرة اي نوع فهي موضوعة لقدر مشترك بين النوع … وهو ما دل على شايع
في جنسه كما قاله ابن هشام قوله كذي بمعنى صاحب اورد عليه ان ذا صاحب
الذي يقع موقعه ذو صفة من باب اسم الفاعل وان كان صاحب يستعمل
كثير الاستعمال الاسما الجامدة وال الداخلة على الصفة التي من باب
اسم الفاعل موصولة لا معرفة واجيب بان المراد واقع موقع ما يقبل
ال ولو تقديرا وصاحب يقبل ال باعتبار معناه الاسمي وان لم تكن
معناه حينئذ وقوع ذي موقعه فانه لم او يقال صاحب الذي هو بمعنى
ذو واقع موقع ذات بشرط الصحبة فذو واقع موقع ما يقبل ال
بواسطة وقال الرضي اي … منه المحل اذ ذو واسم فيه معنى الوصف
وضع لان يوصف به كما يوصف بالصفات المشبهة وهو محتمل للضمير
كالصفة واما صاحب لا شك في انه يجوز ان يستعمل مرادا به الحدوث من جهة

جعلهما معرفتين باعتبار العلمية على … التشبيه وانما يقبلان ال حال كونهما …

فهو

٦٨

فهو صاحب اي مصاحب وعليه فيقال مررت برجل صاحبه اخوه عمرو
او انكار ذلك مكابرة للواضح ويجوز ان يستعمل صفة مشبهة بان
يراد به الثبوت والدوام وهو بهذا المعنى مرادف لذو فتكون
ال الداخلة عليه معرفة لا موصولة فلا يتجه التزام كون ال في
الصاحب الواقع موقعه ذو موصولة والجواب بما مراده ملخصا
وهو حسن قوله فانهما معرفتان لان من وما معرفة … ولذا ورد
في جواب من عندك وما دعاك الى كذا اذ شرط الجواب مطابقة السؤال
ورد بجواز ان يقال في الجواب رجل من بني فلان وامر مهم كذا في ش
اي مع قوله ولا يوثر فكونهما جواب عن ايراد على قوله من وما نقول
ان قوله موصوفتين اي بمفرد كما مثلا وبجملة كمررت بمن قام وبرزت
كما رايت اي بانسان قام وبشي رايت وانما مثل بما وصف بالمفرد
لعدم احتمال كون من وما موصولتين لان الصلة لا تكون مفردا
قوله وهو اسكتا فاو وجعل المراد المصدر من التابعين عن الفعلين
المراد بهما طلب سكوت ما والكفاف ما كان دالين على الطلب وانتشر
كما وهو فانه قوله في اعتراض اللقاني بانه ان اريد المصدر النايب
عن فعله فانه النكرة لان … انما يدل على طلب سكوت من حيث
هو او غير النايب فات الطلب على ان قولهم الفعل من قبيل النكرة يقتضي
دلالة اسكت على طلب اي سكوت كان لكن قبلها ذكره انه مبني على ان
مدلول اسم الفعل هو المصدر والذي عليه الجمهور ان مدلول الفعل قاله
الروداني والذي تفهمه انه وقع كلام على المذهبين فيكون معه
واقعا موقع سكوتا بواسطة ونوعه موقع اسكت عند الجمهور وبلا
واسطة عند غيرهم قوله ونكرة مبتدا منع السمين من ان تكون
مبتدا حتى يحتاج الى مسوغ وعلل ذلك بان التعريف على المعرف لا
حمل مواطاة ولا حمل اشتقاق بل هو مقصود منازع اي لا حكم معه كما
صرح به المحققون وفيه نظر لا يخفى ان التصور الناتج مجرد التعريف
لا لمجموع القضية المركبة من المعرف والتعريف اذ لا تخلو قضية عن
الحكم ودعوى ان التعريف غير محمول على المعرف اصلا ينبني عليها على معنى

سكوتا والكفافا اي التابعين عن اسكت وانكفف اي طلبت سكوتا وانكفافا صح صح

لا يمكن حمله